ملخص تقرير لجنة مشروعات النيل

١٩٢٠

CA CA:F
F6F 626.8: M67mA

مصر - لجنة مشروعات النيل

ملخص وجيز من تقرير لجنة مشروعات النيل

535

الحكومة المصرية

٧٤٢٧

ملخص وجيز

من تقرير

لجنة مشروعات النيل

١٩٢٠

(ترجمة)

يمكن الحصول على تقرير اللجنة (إما مباشرة وإما بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة والثمن عشرة قروش .

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٠

CA:F
626.8
M67mA
c.1

الحكومة المصرية

ملخص وجيز

من تقرير

لجنة مشروعات النيل

١٩٢٠

(ترجمة)

Gift. Cur. July 1933

يمكن الحصول على تقرير اللجنة (إما مباشرة وإما بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة والثمن عشرة قروش .

49042

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٠

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

مقـــدمة

فى يناير سنة ١٩٢٠ رخص مجلس الوزراء، بناء على طلب رسمى من معالى وزير الأشغال العمومية، فى انشاء لجنة تبحث فى بعض مسائل تتعلق بالمشروعات التى أعدتها مصلحة الرى لمراقبة مياه النيل الأعلى والانتفاع بها بدرجة أوفى . ولقد تعبت الحكومة فى الحصول على لجنة لاسبيل للطعن فى عدم تحيزها وفى مقدرتها وعلى ذلك تقرر أن يطلب الى حكومة الهند وحكومة الولايات المتحدة بأمريكا وجامعة كمبردج أن تعين كل منها عضوا للجنة وقد طلب الى الحكومتين المذكورتين أن تعينا مهندسين خبيرين بالشؤون المائية لأن فى هذين البلدين يوجد قدر كبير من الخبرة فى قياس مياه الأنهر الكبيرة ومراقبتها والانتفاع بها . أما جامعة كمبروج فقد طلب منها أن تعين أحد الاخصائيين المشهورين فى علم الطبيعة يطبق معارفه وتجاربيه الفنية على الأخص على ما قد يكتنف المشروع من المسائل المهمة الخاصة بقياس المياه؛ ثم أنه بعد ذلك عند ما تبينت أصوبية أخذ شهادة الشهود بصفة رسمية أشرك مع اللجنة قاض انتخبته الحكومة المصرية بناء على طلب الرئيس والأعضاء .

وكانت تسمى اللجنة عند ماتم انشاؤها "لجنة مشروعات النيل" وكانت مؤلفة كالاتى :

الرئيس والمندوب من قبل حكومة الهند : مستر جبى

المندوب من قبل حكومة الولايات المتحدة بأمريكا : مستر كورى

« « جامعة كمبردج : الدكتور سمپسون

القاضى المعين من قبل الحكومة المصرية : مستر بوث

السكرتير : مستر كيبس

وان خلاصة التقرير الختامى للجنة مشروعات النيل المرفقة بهذا كانت معدّة فى الأصل لابلاغها لمجلس الوزراء ريثما تتم ترجمة التقرير نفسه إذ أن لغة التقرير الأصلى لم يفهمها بسرعة جميع أعضاء المجلس بينما كان الموضوع نفسه مكتوبا لدرجة كبيرة بعبارات فنية .

وتلخيص أى تقرير يكاد لا يخلو من الاسهاب بذكر بعض نقط مع اغفال نقط أخرى كما أنه قد يضرب صفحا عن اعتبارات تكسب فيما بعد أهمية لم تكن منتظرة ؛ ولما كنت شخصيا قليل الاهتمام جدا بما حدث من المناقشة بشأن المشروعات المذكورة ولما لم يكن سبب حقيقى للتحيز رأيت الأعدل أن أحضّر الملخص بنفسى بدلا من ترك هذه المهمة لوزارة الأشغال العمومية كما كان يجب أن يكون فى الأحوال الاعتيادية .

ونظرا الى تعقد المناقشات التى يحتوى عليها التقرير والى أنها لا يمكن أن يتابعها بسهولة أشخاص غير متمرنين فى علم الطبيعة وغير ملمين بممارسة الهندسة رئى بعد ذلك أن من الأنسب جعل الملخص المعد بهذه الكيفية سهل المنال على العامة أيضا .

ولما كان فى النية نشر الملخص فقد أصبح من المرغوب علاوة على ما تقدم ضمانا للعدل والدقة فيه الرجوع الى ممثلى اللجنة نفسها ولمناسبة غياب الرئيس قد وافق على اصدار هذا بنصه الحالى مندوب جامعة كمبردج والقاضى الذى أشرك مع اللجنة [1] .

الا أنه يرغب أن يذكّر القراء بأنه يمكن الحصول على نفس "تقرير لجنة مشروعات النيل" باللغة الانجليزية بينما أن الترجمة العربية تحت الطبع [2] وهذه المستندات بعينها ينبغى أن يقرأها من يعنيه أمر زيادة الانتفاع بمياه النيل وزيادة المساحة المنزرعة فى القطر المصرى والسودان؛ ولو تقدم هذه الخلاصة التقرير الأصلى الى عدد أكبر من القراء لكان ذلك أوفى بالغرض الذى وضعت من أجله .

---

(١) لم يكن الوصول الى الرئيس أو مستر كورى ميسورا فى كل وقت .

(٢) "تقرير لجنة مشروعات النيل" باللغة الانجليزية يمكن الحصول عليه مباشرة (أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة والثمن عشرة قروش أما الترجمة العربيه فهى تحت الطبع .

ويمكن انتهاز هذه الفرصة لتحذير الجمهور من التعويل على دقّة البيانات التى تظهر فى صورة أحاديث فقد ظهر أخيرا فى الجرائد حديث نسب فيه لمعالى وزير الأشغال العمومية آراء لم يقل أو يصرح بها وهذه البيانات كثيرا ما تعطى فكرة غير صحيحة عن مباحثات اللجنة وآراء الأشخاص الذين يعنيهم الأمر أو الذين أدوا شهاداتهم أمام اللجنة يتبين من هذا ضرورة الرجوع الى نص التقرير الختامى للجنة لمعرفة الآراء الرسمية التى انتهى اليها كل عضو من الأعضاء فى أى موضوع من الموضوعات التى احيلت اليه لدراستها .

وفى الختام ربما يجدر أن أؤكد أن الملاحظات التى تحتوى عليها هذه المقدمة هى ملاحظاتى خاصة فى حين أن الملخص الذى يليها هو زبدة آراء الأعضاء كالمبين فى كل حالة ٤

ديسمبر سنة ١٩٢٠

ا . م . دوسن
النائب عن المستشار المالى

ملخص
تقرير لجنة مشروعات النيل
١٩٢٠

١ — تقرير اللجنة مؤرخ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٠ ويشتمل على : —

(أ) خطاب افتتاحى الى دولة رئيس مجلس الوزراء يتعلق على الأخص بتنقلات اللجنة .

(ب) ١ — مقدمة مبين فيها نصوص اختصاصات واستنتاجات تقرير اللجنة السابق المؤقت (صفحات ٥ و ٦) .

٢ — خلاصة استنتاجات القاضى بوث من الشهادات التى أخذت بعد حلف اليمين (صفحة ٧) .

٣ — خلاصة استنتاجات مأخوذة من الفصل الثانى المختص بصحة المعلومات (صفحتى ٩ و ١٠) .

(ج) الفصل الأول — تقرير ورأى القاضى بوث عن الأمور التى تناولها البحث بالجلسات العلنية التى أخذت فيها الشهادات بعد حلف اليمين (صفحات ١١ — ٢٦) موقعا عليه من القاضى بوث ومن جميع أعضاء اللجنة الثلاثة .

(د) الفصل الثانى — تقرير عن التهم الموجهة من السير ويليم ويلكوكس والكولونيل كندى فيما يختص بصحة المعلومات مع ثلاثة رسوم وثلاثة أشكال موقع عليه من جميع أعضاء اللجنة الثلاثة (صفحات ٢٧ — ٥١) .

(هـ) الفصل الثالث — تقرير عن الموضوع الأول فى اختصاص اللجنة من الوجهة الهندسية موقع عليه من جميع أعضاء اللجنة الثلاثة (صفحات ٥٣ — ٥٦) .

(و) الفصل الرابع قسم أول — تقرير الأغلبية عن الموضوعين الثانى والثالث من اختصاص اللجنة موقع عليه من الرئيس والدكتور سمبسون (صفحتى ٥٧ و ٥٨) .

(ز) الفصل الرابع قسم ثانٍ — تقرير الأقلية عن الموضوعين الثانى والثالث من اختصاص اللجنة مقدم من المستر كورى (صفحات ٥٩ — ٧٧) .

(ح) رسم مبين فيه تصرف النيل شهرا شهرا بالتقريب من سنة ١٩٠٥ لغاية سنة ١٩١٥ والاحتياجات التقريبية الحالية شهرا شهرا فى سنة كثيرة الايراد محسوبة عند الخرطوم لمصر والسودان .

(ط) ملحق يحتوى على التهم الموجهة من السير ويليم ويلكوكس والكولونيل كندى والانتقادات الفنية لعبد الله باشا وهبى (صفحات ٨١ — ١٢٦) .

٢ — الاختصاصات المدونة فى قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ بتشكيل اللجنة وهى : —

"اللجنة معينة لتمد الحكومة المصرية بالرأى فى المشروعات التى وضعتها وزارة الأشغال العمومية لغرض زيادة موازنة مياه النيل لمصلحة مصر والسودان وعلى الخصوص تعطى رأيها فى النقط الآتية : —

"(١) فحص وتقديم التقرير عن المعلومات الطبيعية التى بنيت عليها المشروعات .

"(٢) تقديم تقرير عن الطريقة العادلة التى بها تقسم المياه التى تزيد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان فى كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات .

"(٣) تقديم المشورة فى القسمة العادلة الواجب اتباعها فى توزيع تكاليف هذه المشروعات بين مصر والسودان".

٣ — ان أهم النتائج التى وصلت اليها اللجنة فى تقريرها الموقت المقدم الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٠ يمكن أن يعاد ذكرها فيما يأتى : —

"بعد امعان النظر فى جميع الشهادات قد رأينا جميعا بأنه لم يحصل أى تزوير أو تعمد فى اخفاء بيانات أو أى غش فى معلومات أو مقاسات من جهة السير مردخ مكدونالد أو أى فرد آخر .

"قد درسنا المشروعات كما هى مشروحة فى كتاب "ضبط النيل"[1] وأمعنا النظر فى الانتقادات التى أرسلت الينا ونوصى من الوجهة الهندسية البحتة — بسرعة انجاز سدّ النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة وسدّ النيل الأزرق (سنار) وقنطرة نجع حمادى . "

٤ — أن النتائج المذكورة فى تقرير اللجنة النهائى — الوارد الآن — من حيث نقط التحقيق المختلفة الذى وكل الى اللجنة القيام به قد تتلخص تحت رؤوس الفصول سالفة الذكر .

٥ — نتائج بشأن الجلسات العلنية . الفصل الأول من تقرير اللجنة الموضوع بمعرفة القاضى بوث وقد أمضاه جميع الأعضاء الثلاثة

ان تلك الجلسات العلنية كانت على الأخص دائرة حول سلسلة التهم الموجهة من كل من السير ويليم ويلكوكس والكولونيل كندى ضدّ مستشار وزارة الأشغال العمومية وتصف اللجنة النظر فى هذا القسم المختص بالتحقيق وَصْفَ النظر فى تهمة مؤامرة على غش الجمهور بواسطة تزوير واخفاء فى أوراق رسمية .

ولقد قررت اللجنة أن تلك الجلسات كانت سائرة بحالة منظمة وقانونية وأنه مع وجود بعض الخلاف بين أعضاء اللجنة وبين الدفاع بخصوص الطريقة التى يصير بموجبها عرض التهم إلا أنه لم يحدث أى ضرر للطرفين بتغيير الطريقة التى كانت متبعة أثناء التحقيق وأن الدفاع الذى تقدم فى نهاية الأمر قد برّر اعتراض المستر مكسويل لرأى اللجنة الذى يرمى الى عرض التهم واحدة فواحدة — ولقد تمكن مقدمو التهم الذين لم ينب عنهم محام — من مساعدة بعضهم بعضا ولم يكن اصغاء اللجنة اليهم اصغاء مبنيا على العدل فقط بل أيضا على التسامح — وقد ذكر التقرير أن الشهود أدّوا شهاداتهم كما يجب وانهم لا يستحقون شيئا من التلميحات التى نسبها اليهم السير ويليم ويلكوكس وقد فحصت التهم الموجهة وشهادة الاتهام والدفاع على التوالى فى ١٦ صفحة مطبوعة ولا يمكن تلخيصها غير أن النتيجة الرئيسية هى فشل كلى للاتهام وتبرئة تامة للدفاع وعلاوة على ذلك قد ظهر جليا أن مؤامرة بهذه الصفة المبينة كانت تستلزم محاباة كثير من الموظفين فى مدة طويلة وهذا الأمر مستحيل فعلا .

٦ — التقرير الخاص بصحة المعلومات الطبيعية التى بنيت عليها المشروعات . الفصل الثانى موقع عليه من جميع الأعضاء الثلاثة

رأت اللجنة وقد فرغت من تمحيص تهمة المؤامرة من الوجهة العامة أن تدون نتيجة بحثها من الوجهة الفنية المحضة . وقد تطلب هذا البحث مجهودا عظيما واقتضى الرجوع الى الجم من المعلومات المدونة . ومع ان مجال التقرير لا يسمح للجنة بأن تتبع فيه كل ماخطاه الاتهام من خطوات التدليل فى أى لحظة فهى تستطيع القول بتمام الثقة ان كل ما قدمه الاتهام من الحجج والأدلة سواء فى المناقشات الشفهية أو التحريرية قد وفى حقه من دقيق عناية اللجنة واستقصائها اياه الى نتيجته المنطقية .

وجاء أيضا البيان الخاص بوهن أساس الاتهام بالنظر اليه من الوجهة الفنية جازما مقنعا .

وفى هذه الحالة أيضا يتعذر أن نلخص باختصار آخر ما أدلت به اللجنة من البراهين الواضحة عند فحص مجموعة من التهم المفحوصة ولكن يمكن أن يقال بالاجمال أن التهم الموجهة من السير ويليم ويلكوكس ناشئة إما عن عجزه التام عن التمييز بين المعلومات المضبوطة والمعلومات التقريبية وإما عن افتراضات لا أساس لها وإما عن خطئه فى استخدام المعلومات الاحصائية أو هى مما يمكن تعليله بفروقات طبيعية بين المعلومات التقريبية .

---

(١) يمكن الحصول على كتاب "ضبط النيل" إما مباشرة وإما بواسطة أحد باعة الكتب من قلم نشر مطبوعات الحكومة بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العينى بالقاهرة وثمن المجلدين ٢٠ قرشا .

ومن الأمثلة على هـذا السبب الأخير المقارنة المهمة بين منحنيي تصرف النهر الخاصين بتغييرات مقياس أسوان كما وضعهما (أ) السير ويليم ويلكوكس فى سنة ١٨٩٣ و(ب) وزارة الأشغال العمومية فى سنة ١٩١٩ . وقد بنى السير ويليم ويلكوكس انتقادات متوالية على اختلاف هذا المنحنى الأخير عن المنحنى الذى وضعه هو .

وقد أظهرت اللجنة أن كليهما صالح باعتباره منحنيا لارتباط التصرف بالمقياس ولكنهما يشيران الى حالات متباينة لقاع النهر وكلاهما يجب أن يستعمل بالاحتراس الذى ينبغى مراعاته عادة بالنسبة لجميع منحنيات ارتباط التصرف بالمقياس على ان منحنى وزارة الأشغال العمومية أفضل بكثير جدا لأنه مبنى على أرصاد فعلية معظمها أخذ بالطرق الحديثة عند أسوان نفسها بينما منحنى السير ويليم ويلكوكس قد بنى على تصرفات مأخوذة بطرق أقل تدقيقاً بكثير فى مواضع عديدة على امتداد النهر من القاهرة الى أسوان هذا وان أخفض جزء من المنحنى ليس مبنيا على أى تصرف مقيس بالفعل مطلقا .

وقد عمدت وزارة الأشغال العمومية عند تقدير محتويات النهر قبل سنة ١٩٠٢ الى استعمال منحنى ارتباط التصرف بالمقياس الذى وضعته بنفسها بناء على أوثق ماتيسر من المعلومات على أن كلا المنحنيين — منحنى الوزارة ومنحنى السير ويليم ويلكوكس — لايؤدى الى نتائج يمكن مقارنتها من حيث الدقة بالمنحنى الحديث الذى لا يستعمل الا كوسيلة للتحشية بين التصرفات المقيسة بالفعل . ومع ذلك فقد يفيد استعمال أى المنحنيين المذكورين آنفا للمدد السابقة اذا لم يغب عن البال ان دقتهما محدودة . هـذا وقد وجد ان الفرق بين المنحنيين فى محتويات النهر على مدى العام لا يتجاوز مرتبة عشرة فى المائة .

أما فحص التهم الموجهة من الكولونيل كندى فحصا فنيا فقد جاء أكثر ايجازا وتلخيصا .

ولكن من مدهشات ما بُلِّغَ هو أن الكولونيل كندى أخبر اللجنة فى نهاية التحقيق ان الأغلاط المزعوم أنها حدثت عند نقل رصد مقياس الخرطوم القديم الى المقياس الحالى الذى عليه بنى هو والسير ويليم ويلكوكس تهما متعمدة بخصوص تزوير المدونات لم يكن لهما منشأ سوى خطأ التقاسيم فى المقياس القديم . والظاهر أن هذه المسألة لم تدون فى أى دفتر أو سجل وانها لم تكن معروفة الا عند الكولونيل كندى نفسه . وقد سألته اللجنة أن يضع هـذا البيان كتابة حتى يتسنى بذلك فحصه بالدقة .

وقد ختمت اللجنة قرارها عن التهمة السابعة من تهم الكولونيل كندى بقولها :

"وعلى هـذا فمن الواضح أن الكولونيل كندى كان يعلم يقينا أن السير موردوخ ماكدونالد لا يمكن أن يكون قد تعمد نشر أرصاد كاذبة" .

٧ — الرأى بخصوص المشروعات الهندسية التى وضعتها وزارة الأشغال العمومية لزيادة ضبط ايراد النيل . الفصل الثالث . موقع بامضاءات الأعضاء الثلاثة معا

ان المشروعات الهندسية التى كلفت اللجنة أن تضع عنها تقريرا مشروحة شرحا وافيا فى الجزء الأول من كتاب وزارة الأشغال العمومية المعنون "كتاب ضبط النيل" وها هى : —

(أ) سد جبل الأولياء (النيل الأبيض) صفحات ٤٣ — ٧٧ .

(ب) مشروع رى جزيرة السودان وسد سنار (النيل الأزرق) صفحات ٨١ — ١١٦ .

(ج) قناطر نجع حمادى .

وفوق ذلك قد اقترح امتداد أعمال الضبط الى البقعتين الآتيتين مع استخدامهما : —

(د) أعالى النيل الأزرق (ص ١٢٣) .

(هـ) منطقة السدود وبحيرة ألبرت (صفحات ١٢٧ و ١٣٥) .

(ا) سد جبل الأولياء "النيل الأبيض" .

اذا تقرر وجود الحاجة الى خزان اضافى وتقررت أيضا الرغبة فى أن يكون موقع الخزان بحيث يمكن ملؤه بدون طمى قبل هبوط الفيضان فان موقع الخزان يكاد يتعين حتما فى أقرب نقطة ممكنة من ملتقى النيلين الأبيض والأزرق . ولايوجد من المواقع ما يفى بالاحتياجات اللازمة الا عدد قليل وعلى ذلك فاللجنة تؤيد رأى وزارة الأشغال العمومية القائل بأن

جبل الأولياء هو أوفر المواضع موافقة . وهى تقـرر أن الخزان الواقع فى ذلك المكان لن يكون اقتصاديا غير أنه مع ذلك أفضل موقع متيسر — وفضلا عن ذلك فان الخزان المذكور يؤدى للقطر المصرى بعض الوقاية من الفيضان واذا أصبح فى الامكان إنشاء خزان آخر فيما بعد (أعنى عند بحيرة ألبرت) فستستمر الحاجة الى بناء سدّ فى جوار ملتقى النهرين بالخرطوم ليكون بمثابة قنطرة موازنة .

(ب) مشروع رى الجزيرة وسدّ سنار (النيل الأزرق) .

ان صواب هذا العمل وصحته ثابتان تمـاما من الوجهتين الهندسية والزراعية كما ان اللجنة مقتنعة بأن الخزان يمكن ملؤه بالمـاء الذى لولا ذلك لكان ينصب ويضيع الآن وفى كل آن فى البحر . وعليه فقد يمكن ملء الخزان بدون أن تسحب قطرة واحدة من المـاء الممكن الانتفاع به فى مصر ومن ذلك يتضح أن المشروع لا يمكن أن يكون له تأثير سيء على القطر المصرى . وعليه فالأخطار المتوقعة من الطمى أو من العجز عن تمرير مياه فيضان غزير يجب اهمالها لبعد حصولها .

(ج) قنطرة حجز نجع حمـادى .

ترى اللجنة أن هذا الحجز لازم لوقاية نحو من ٥٠٠,٠٠٠ فدان من أراضى الحياض بالقطر المصرى من انخفاض الفيضان حتى فى حالة عدم تنفيذ شيء من مشاريع النيل الأعلى .

(د) أعالى النيـــل الأزرق .

(هـ) منطقة السدود وبحيرة ألبرت .

تؤيد اللجنة فكرة صلاحية القيام بأعمال أخرى فيما بعد فى المنطقتين السابق ذكرهما وتشير بضرورة عمل مباحث معجلة وخصوصا فى منطقة أعمال النيل الأزرق .

بيد أن اللجنة لا ترى فى الأمر ما يبرر صرف وقت أو أموال فى تمحيص اقتراحات ترمى الى انشاء خزانات فى منطقة السدود .

٨ — تقرير الأغلبية عن توزيع المياه بين مصر والسودان . وتخصيص نفقات التحقيق .

الفصل الرابع (الجزء الأول) الموقع عليه من عضوى اللجنة المعين أحدهما بمعرفة الحكومة الهندية والآخر بمعرفة جامعة كمبردج

ترى الأغلبية من أعضاء اللجنة أنه لا مشاحة فى أن لمصر حقا ثابتا فى ايراد من المياه كاف لرى مساحة تعادل أكبر مساحة رويت من عهد اتمام خزان أسوان بحالته الراهنـة وأيضا فى الحصول على ذلك الايراد فى المواسم المخصوصة التى تكون فى حاجة اليه . والمعتقد بأنه قد بلغ هذا الحد الأقصى من الرى فى سـنة ١٩١٦ — ١٩١٧ اذ قدرت المساحة التى كانت متزرعة بنحو ٥,٤٠٠,٠٠٠ فدان .

وتؤيد اللجنة أيضا حق السودان المكتسب فى رى مساحة ولكن أقل من ذلك بكثير بيـد أنه لم يظهر ان تقدير تلك المساحة أمر ممكن .

ورأت الأغلبية أيضا انه من المستحيل الجزم بالنصيب الذى يخصص لكل من القطرين المصرى والسودانى فى الزائد من ايراد المياه بعد نجاز الأعمال الجديدة حيث انه لم يتيسر الحصول على تقدير يمكن الاعتماد عليه بخصوص زيادة الرى فى السودان .

وترى الأغلبية للأغراض المباشرة ولمدة طويلة ان تخصيص مياه خزان جبل الأولياء للقطر المصرى وتخصيص مياه خزان سنار للسودان حل عادل وعملى على السواء وذلك مراعاة للحقوق المحلية المكتسبة والضرورات التى هى على كل حال قليلة فى ذاتها وبهذه الطريقة تحصل مصر على كل فائدة النيل الأبيض بينما السودان لا يستفيد الا من مياه الفيضان الزائدة التى بدون ذلك تضيع جزافاً بانسيابها فى البحر الأبيض المتوسط .

وترى الأغلبية أيضا أنه ينبغى أن يقوم كل قطر من القطرين بتكاليف الأعمال الحالية التى تعود فائدتها مباشرة عليه (بمعنى أن السودان يدفع تكاليف خزان سنار والقطر المصرى يدفع تكاليف خزان جبل الأولياء) وانه فى حالة القيام بأعمال أخرى يتحمل كل من القطرين النفقة بنسبة كميات المياه الاضافية التى يحصل عليها .

وبما أنه من المحتمل اختلاف الآراء فى تفسير أو تطبيق الاقتراح المنوه به آنفا فالأغلبية تقترح أيضا تشكيل لجنة مختلطة ترفع اليها كل اختلافات من هذا القبيل .

وفيما يختص بنفقات التحقيق نفسه فالمقترح أن مصر تدفع الثلثين والسودان يدفع الثلث .

٩ — تقرير الأقلية عن توزيع المياه بين مصر والسودان وتخصيص نفقات التحقيق . الفصل الرابع (القسم الثانى) موقع عليه من عضو اللجنة المعين من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بصرف النظر عن المسألة الثانوية الأهمية الخاصة بتعيين نصيب كل من القطرين فى نفقات التحقيق نفسه لم يختلف العضو الأمريكى مع زميليه الا فيما يتعلق بحكمه فى مسألة توزيع المياه بين القطرين المذكورين .

وفى الواقع فانه أطال البحث فى هذه المسألة وتفرعاتها وأرجع فيه الكلام على جزء عظيم من القضية الأصلية وتناول فيه بعض نقط مهمة أخرى كانت قد عرضت أثناء سير التحقيق ولا سيما أجوبته التى رد فيها بالتفصيل على اعتراضات لجنة المهندسين المصريين .

ويقع هذا البحث فى تسع عشرة صفحة مطبوعة ولا يقبل التلخيص .

ويجدر بنا فى هذه الخلاصة الموجزة لتقرير اللجنة أن ننقل الحكم النهائى للعضو الأمريكى بنص عباراته قال :

"وختام بحثنا سرد ما استخلصناه وما نشير به وهو : —

"(١) ان الرى المصرى يكاد يكون قد بلغ غايته التى لا يتعداها حتى تنشأ أعمال للتخزين خارج حدود مصر .

"(٢) ان البرنامج المهيأ فى كتاب "ضبط النيل" هو الوحيد الممكن السير بمقتضاه .

"(٣) ان ماء النيل الذى تنتفع به مصر والسودان الآن كما هو مبين فى الجدول ينبغى اعتباره حقا مقررا فى التصرف الطبيعى للنيل .

"(٤) ان الماء الزائد على هذين الحقين المقررين ينبغى قسمته مناصفة بين مصر والسودان .

"(٥) انه تنبغى قسمة نفقات أعمال التخزين بهذه النسبة المتقدمة على شرط اعتبار أن تسعين فى المائة من مجموع نفقات سدّ مكوار (سنار) لتحويل المياه لا غير يتحمله السودان وحده وعلى شرط أن لا يكون تخلّف أحد الفريقين عن الاشتراك فى أعمال التخزين حين حاجة الفريق الآخر اليه مسقطا بحال من الأحوال حق الفريق الأول فى أن ينتفع الانتفاع التام بنصيبه من تلك الأعمال اذا قام بدفع نصيبه من نفقاتها .

"(٦) أن تكون قسمة نفقات اللجنة بهذه النسبة أيضا .

"(٧) ان التخزين التام ان وجد اليه سبيل يجعل مياه النيل كافية لرى جميع الأراضى القابلة للرى فى مصر وربما كان فيها الكفاية أيضا لرى أغلب مثل هذه الأراضى فى السودان .

"(٨) ان غير الهندسى من الاعتراضات على المشروعات خارج عن اختصاص اللجنة . "

(المطبعة الاميرية ٧٥٤٢/١٩٢٠/١٥٠٠)

CA:F:626.8:M67mA:c.1
مصر. لجنة مشروعات النيل
ملخص وجيز من تقرير لجنة مشروعات
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01064785

CA:F
626.8
M67mA

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY

CA:F
626.8
M67mA
c.1